نظريات الاستهلاك الحديثة

مقدمة:

في الفكر الاقتصادي التقليدي عادة ما يتم تناول موضوع الاستهلاك ضمن الإطار الاقتصادي الكلي، يتحدد الطلب الكلي بعنصرين هما: الاستهلاك و الاستثمار، إن هذه النظرة في الحقيقة تعكس أهمية الاستهلاك في الاقتصاد فهو مال الفعالية و احد العناصر المحركة للاقتصاد مثله مثل الاستثمار كما تعكس هذه النظرة طبيعة الفكر الرأسمالي القائم على إعطاء الاستهلاك قيمة كبرى كما تتناغم مع النظرية الاقتصادية القائمة على تعظيم المنفعة الفردية

لقد كان موضوع الاستهلاك و محدداته و تقديره محل جدل اقتصاد كبير نتج عنه كم لبأس به من النظريات و المقاربات كما سيأتي عرضه، ولعل عنصر الاتفاق الوحيد الذي أجمعت عليه كل تلك المقاربات هو بديهية إن الاستهلاك عنصر تابع للدخل

أولا: سلوك المستهلك في نظرية الدخل المطلق

لقد ساد الاعتقاد لدى الاقتصاديين الكلاسيك إن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل التام، غير الحديثة للتوظيف و التي تسمي أيضا بالنظرية الكينزية و التي تنسب إلى عالم الاقتصاد جون مينارد كينز حيث ترى أن حالة التشغيل التام للاقتصاد هي حالة عرضية ليست دائمة التحقق و حسب كينز فإن حجم الاستهلاك يتوقف على مستوى الدخل و يزداد مع كل زيادة مع الدخل، غير أن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي أقل من الزيادة في الدخل، حيث يتم ادخار الفرق، و يمكن التعبير عن العلاقة بين الاستهلاك و الدخل على النحو التالي:

$$C=c+bY_d$$

حيث c **هو الاستهلاك المستقل و** Y هو الدخل المتاح و يتوقف الاستهلاك على عاملين هما

الميل المتوسط للاستهلاك و الدخل كما أن زيادة الاستهلاك المرافقة لزيادة الاستهلاك المرافقة لزيادة معينة في الدخل تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك ، و هو ما يعني أن التغيير في الاستهلاك يعود إلى احد سببين : التغير في الدخل مع ثبات الميل للاستهلاك، و التغير في الميل للاستهلاك مع ثبات الدخل، و الميل للاستهلاك بدوره يتوقف على نوعين من العوامل هي العوامل الذاتية و العوامل الموضوعية(الدخل الفردي ، الثروة،أسعار الفائدة، السياسات المالية و النقدية) و نظرا لكون العوامل الذاتية لا تتغير في المدى القصير، فإن العوامل الموضوعية هي التى تؤثر على الميل للاستهلاك

كما أن نظرية الدخل المطلق تقضى بالاستمرار الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا لفترة طويلة من الزمن

ثانيا: الاستهلاك ضمن نظرية الدخل النسبي

قدم الاقتصادي جيمس دوشنبيري نظريته حول الاستهلاك، و التي يمكن أن نطلق عليها نظرية(المحكاة او التقليد) أو نظرية الدخل النسبي، و التي ترى أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي و الذي نقصد به نسبة دخل الفرد إلى دخول الإفراد الآخرين، ونسبة الى دخل السابق أو الاستهلاك السابق، يتوقف إنفاق الأسر على إنفاق الأسر المجاورة، و هذا يسمي بظاهرة المحاكاة و التي تعنى العائلات تتأثر بالمحيط أو الجيران، حيث إن الأسر ذات الدخل المنخفض إذا كانت تعيش بين جيران أغنياء تقوم بتقليد و محكاة الجيران في نمط الاستهلاك حتى و لو تطلب إنفاق كل الدخل، بل تلجأ إلى الاقتراض إذا لم يكن الدخل كافيا لجعل الأسرة تبدو مناظرة للأسر الأخرى في إنفاقها و بالتالي تحافظ على قيمتها الاجتماعية، و حسب النظرية فإن سلوك المستهلك يبقي ثابتا حتى عند انخفاض الدخل نتيجة الدورات أو التقلبات

الاقتصادية و السبب أن المستهلك سوف يحافظ على نفس الاستهلاك قبل الدورة الاقتصادية

و تقترح نظرية الدخل النسبي العلاقات التالية للميل المتوسط للاستهلاك و الميل الحدى للاستهلاك

_ هناك نمو ثابت في مستوى الدخل، الميل المتوسط للاستهلاك ثابت، الميل الحدى للاستهلاك يساوى الميل المتوسط

_ الدخل الجاري ينخفض و اقل من مستوى دخل سابق، الميل المتوسط للاستهلاك يتزايد، الميل الحدى للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك

_ الدخل الجارى يتزايد و لكنه أدنى من مستوى دخل سابق ، الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض، الميل الحدى للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك

_ الدخل الجاري يتزايد و أعلى من مستوى دخل سابق ، الميل المتوسط للاستهلاك ثابت، الميل الحدى للاستهلاك يساوى الميل المتوسط

ثالثا: سلوك المستهلك وفقا لنظرية الدخل الدائم

صاحب نظرية الدخل الدائم هو ميلتون فرديمان، و نظريته تتفق مع نظرية المحكاة من حيث كون الاستهلاك يعتمد على الدخل الحالي منسوبا إلى أقصى دخل سابق، لكنها تضيف عليها أن الاستهلاك يعتمد أيضا على الدخل المستقبلي المتوقع، لذا نجد أن الأسرة التي تتوقع ارتفاع دخلها مستقبلا تستهلك أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي، تقوم نظرية الدخل الدائم على ثلاث فرضيات أساسية:

_ ينقسم الدخل الفعلي للاسرة إلى عنصرين هما الدخل الدائم و الذي يتصف بالاستمرارية و الاستقرار(مثل الراتب الشهري، العلاوة الشهرية) ، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها، و الدخل الانتقالي يتمثل في الدخل غير المتوقع(مثل المكافأت أو الهبات أو المساعدات) و هو إما يكون موجبا أو سالبا، وتبعا لكون لدخل قسمين (دائم و انتقالي) فإن الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم بدوره لقسمين أيضا هما الاستهلاك دائم و الاستهلاك انتقالي(وهو الاستهلاك غير المتوقع مثل تكلفة علاج غير متوقعة، أو هدية لمناسبة معينة)

_ الاستهلاك الدائم نسبة من الدخل الدائم

_ لا توجد علاقة بين الدخل الدائم و الدخل الانتقالي، فالتقلبات في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم و بالتالي فلا توجد علاقة بين الاستهلاك الدائم و الاستهلاك الانتقالي

رابعا: سلوك المستهلك وفقا لنظرية دورة الحياة

تنسب هذه النظرية لعالم الاقتصاد الشهير فرانكو مديغلياني و طالبه ريتشارد برومبرج و قد طوراها بداية الخمسينيات من القرن العشرين، تنظر النظرية للدخل و الاستهلاك الفرد ليس لفترة زمنية معينة، بل لمدة حياة الفرد، و تنظر هذه النظرية للدخل على أنه كل ما يكتسبه الإنسان طيلة فترة حياته العملية من بدايته العمل إلى أن يتوقف عن العمل(التقاعد)، و خلال هذه الفترة يستهلك الفرد إلى نهاية عمره الزمني، غير أن الإنفاق على الاستهلاك بعد سن التقاعد إنما يكون من المدخرات، وفقا لهذه النظرية فإن الثروة تنقسم إلى:

_ الدخل الجاري من مصادر غير الملكية

_ الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية

_ صافي الثروة في نهاية الفترة،

و بالتالي فإن الاستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري و الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية و صافي ثروة الإنسان